بحث رقم (٧)

اتفاقيات تسوية الحدود السعودية الكويتية حول المنطقة المحايدة (١٩٦١-١٩٦٥م)

أ. أحمد السيد عبد الجواد أحمد

طالب دطتوراه (تاريخ حديث ومعاصر)

قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة المنيا

اتفاقيات تسوية الحدود السعودية الكويتية حول المنطقة المحايدة (١٩٦١-١٩٦٥م)

أ. أحمد السيد عبد الجواد أحمد

طالب دكتوراه (تاريخ حديث ومعاصر)

قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة المنيا

المنطقة المحايدة هي تلك المنطقة المتنازع عليها بين الدولتين، فهي أرض تعتبر مشتركة بين البلدين لكل منهما حقوق متساوية فيها إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق فيما بينهما، وذلك بمصادقة بريطانيا على ما يتم التوصل إليه[1].

لذلك يمكن القول أن هذه المنطقة المحايدة ما كانت تظهر لولا تعاظم دور بريطانيا في المنطقة والسعي لتحقيق أهدافها الاستعمارية ، التي كانت تقوم على أساس إثارة المشكلات الحدودية ، حتى يتسنى لها التدخل لحل النزاع بين الحكام ، في حين آخر نجدها لا تسمح بتغيير الحدود أو حتى مجرد النزاع عليه وإبقائه على وضعه الطبيعي، لأن ذلك من شأنه يخدم مصالحها .[2]

تشكلت هذه المنطقة الحدودية بين السعودية(نجد) والكويت فى الثانى من ديسمبر عام ١٩٢٢م، وذلك فيما عرف باسم اتفاقية العقير[3]، رغم أنه في الأصل إن هذه الأرض تقع داخل الأراضي الكويتية ، لكن بريطانيا قد منحت ابن سعود ثلثي مساحة الكويت

خلال هذه المفاوضات مدعية أن سلطة الكويت أصبحت ضعيفة للسيطرة على المناطق الصحراوية كما كانت من قبل .[4]

وعلى كل فقد نصت إحدى بنود اتفاقية العقير عام ١٩٢٢م على أن لكل من حكومتي السعودية والكويت حقوق متساوية في المنطقة المحايدة لحين إبرام اتفاق آخر يحدد بالتفصيل نوع العلاقة بين البلدين على تلك المنطقة[5]، وبهذا ظلت اتفاقية العقير تمثل الوثيقة الوحيدة التي تحدد المركز القانوني للسعودية والكويت في هذه المنطقة[6]، رغم أن هذه الاتفاقية لم ترسم نظاماً معيناً لإدارة هذه المنطقة وهل هي سيادة مشتركة أم حكما مشتركا؟ ، خاصة لقلة عدد السكان في هذه المنطقة. لذلك لم تدع الحاجة إلى إقامة نوع من الإدارة الدولية بها[7]، وبذلك ظلت سيادة الدولتين على المنطقة المحايدة مع التسليم بأن حقوق كل دولة فيها متساوية .[8]

وقد أدى هذا الوضع القانوني للمنطقة إلى خلق صراع جديد بين السعودية والكويت، خاصة مع بداية رغبة الشركات النفطية في استغلال نفط هذه المنطقة، الأمر الذي يتطلب موافقة وجوبية للدولتين بمقتضى إتفاقية العقير السابقة، والتي نصت بأن لا يتم منح أي امتياز نفطي في المنطقة إلا بموافقة الدولتين .[9]

وعلى أية حال فقد أجريت أول محاولة لاستغلال النفط بالمنطقة عام ١٩٢٤م، وذلك حيث نجحت الشركة الشرقية والعامة في الحصول على عقد الامتياز بها من نفس العام[10].

إلا أن هذا الترخيص قد سقط تلقائياً عام ١٩٢٨م ، نظراً لعدم تمكن الشركة من العثور على النفط في هذه المنطقة .[11]

والحقيقة أن هذه المنطقة ظلت بدون أعمال تنقيبية عن النفط حتى منح الملك عبدالعزيز الشركة الأمريكية _ (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) (سوكال) _ امتياز التنقيب عن النفط في منطقة الإحساء فى ٢٩ مايو عام ١٩٣٣م ، فقد منح نفس الشركة حق التنقيب عن البترول في المنطقة المحايدة في الجزء الخاص به [12]، ولم يكتف ابن سعود بذلك بل حاول استمالة شيخ الكويت أن يمنح نفس الشركة امتياز التنقيب عن البترول في الجزء الخاص بالكويت من المنطقة المحايدة مقابل وعده بتخفيف الحصار المفروض على بلاده .[13]

لذلك يمكن القول أن اتفاقية العقير الموقعة عام ١٩٢٢م بمثابة الوثيقة الوحيدة التي تحدد المركز القانوني للحدود بين السعودية والكويت خاصة في المنطقة المحايدة، ورغم أن هذه الاتفاقية لم ترسم نظاماً معيناً للإدارة في هذه المنطقة إلا أنها احتفظت بكونها الوثيقة الوحيدة للوضع القانوني بين الطرفين[14]، وبذلك ظلت سيادة الدولتين على المنطقة المحايدة مع التسليم بأن حقوق كل دولة فيها متساوية .[15]

لم تكن اتفاقية العقير قد أنهت مسألة الحدود بين السعودية والكويت خاصة أن الاتفاقية قد أشارت إلى ثمة اتفاقية مفصلة ستتلوها بصدد الحدود بين البلدين ، أي أن اتفاقية العقير كانت مجرد تسوية مؤقتة لمشكلة الحدود، كى يتسنى للدولتين استغلال موارد المنطقة المحايدة إلى أن تتم التسوية النهائية لوضع الحدود [16]، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالوضع القانوني الذي أوجدته الاتفاقية قد أدى إلى خلق صراع جديد بين السعودية والكويت خاصة مع رغبة شركات النفط في استغلال بترول هذه المنطقة، الأمر الذي كان يتطلب ضرورة موافقة الدولتين، خاصة أن اتفاقية العقير قد نصت في إحدى بنودها بأنه لا يتم منح أي امتياز نفطي في المنطقة دون موافقة مبدئية من الطرفين .[17]

وإذا كانت اتفاقية العقير عام ١٩٢٢م قد حددت حقوقاً متساوية لكل من السعودية والكويت في المنطقة المحايدة، إلا أن الخلاف حول هذه المنطقة قد بدأ يظهر مع اكتشاف النفط ومنح امتياز البترول بها لشركات للبحث والتنقيب .[18]

إلا أنه خلال فترة الحرب العالمية الثانية قد اتجهت كل من السعودية والكويت إلى إزالة الخلافات القائمة بينهما، وقد تم ذلك من خلال توقيع الاتفاقيات الثلاثة المتعلقة بالصداقة وحسن الجوار وتسليم المجرمين وثالثة بالأمور التجارية المشتركة بين الجانبين[19]، هذا بالإضافة إلى توقيع السعودية والكويت معاهدة الدفاع المشترك فيما بينهما عام ١٩٤٧م والتي شملت الأمور السياسية والعسكرية بين البلدين .[20]

لم تكن الاتفاقيات الموقعة بين السعودية والكويت تنهي الخلاف حول المنطقة المحايدة ، بل إن مشكلات الإدارة قد أثيرت مرة أخرى ، عندما منحت السعودية فى الأول من ديسمبر عام ١٩٥٧ الشركة اليابانية _ (جابان بتروليوم ترايدنغ كومبانى أوف طوكيو) التى قامت بتأسيس شركة النفط العربية _ امتيازاً للحصول على البترول في المنطقة المغمورة – الجرف القاري – داخل المنطقة المحايدة لمدة لا تتجاوز السنتين ، الأمر الذي دفع الكويت لمنح نفس الشركة امتيازاً للحصول على البترول عام ١٩٥٨م في الجزء الآخر الخاص بها في المنطقة المحايدة[21]، لذلك كان من الضروري على البلدين إجراء مباحثات فيما بينهما في محاولة منهما التوصل لإتفاق رسمي جديد يحدد تبعية الجزر الواقعة في المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة بالإضافة إلى ترسيم الحدود البرية بصورة نهائية .[22]

لذلك يمكن القول أنه كان لزاماً على البلدين الدخول في مباحثات لتسوية الحدود فيما بينهما ، وهذا ما حدث بالفعل فقد بدأت المرحلة الأولى من المفاوضات عام ١٩٦٠م

والتي تم الاتفاق بموجبها على تشكيل لجنة تشمل خبراء من كلا البلدين لتقديم تصور حول كيفية تقسيم المنطقة المحايدة، والتي تم تقسيمها بعد ذلك إلى نصفين[23]، حيث يكون النصف الشمالي منها من نصيب الكويت، والنصف الجنوبى يُلحق بالمملكة العربية السعودية ، أما عن جزيرتى قاروه وأم المراديم سيظل الأمر بخصوصهما معلقاً لحين الانتهاء من الإجراءات المتخذة فيهما.[24]

لقد كانت مفاوضات عام ١٩٦٠م مفاوضات مبدئية لم يتوصل فيها الطرفان إلى اتفاقية فيما بينهما ، الأمر الذي دفع السعودية لتمكين وجودها بالمنطقة، وذلك بإقامة المكاتب الحكومية وزيادة عدد الموظفين وإخضاعهم لقانون العمل السعودي[25]، مما دفع الكويت لمحاولة تقوية إدارتها أيضا على المنطقة المحايدة كما فعلت السعودية ، لذلك فقد أدت هذه الإجراءات لعودة الطرفان إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى .[26]

لذلك فقد اقترح الجانب السعودي إنشاء إدارة مشتركة للمنطقة، وذلك بتشكيل مجلس إداري مكون من أربعة أفراد يمثلون الجانب الكويتي والسعودي ، على أن يكون مهمة هذا المجلس هو الإشراف على كل ما يتعلق بالمنطقة من أمن وقضاء وهجرة .. وغيرها من الأمور، وذلك على أن يكون من حق الحكومتين تعيين موظفين داخل المنطقة المحايدة بالتساوي فيما بينهما ، هذا ما يعرف بالحكم الثنائي، لكن الكويت رفضت هذا الاقتراح ووصفته بأنه معقد وصعب التنفيذ، واقترحت الكويت تقسيم المنطقة المحايدة إلى قسمين منفصلين يتولى كل جانب إدارة القسم التابع له ، ربما كان هذا الاقتراح صائباً فوافقت عليه السعودية، لذلك تم تبادل المذكرات الرسمية بين الجانبين بحلول أغسطس عام١٩٦٣م بشأن تقسيم المنطقة المحايدة على أن تظل الحقوق متساوية للطرفين فيما،

يتعلق بالموارد المعدنية[27]، وقد ورد ذلك في الوثائق البريطانية بأنه مبدأ نصف الحصة غير المقسم تبقي مطبقة على حقوق التعدين لكلا الطرفين .[28]

وطبقاً لهذه المباحثات فقد دارت مفاوضات شاملة على مستوى عال بشأن المنطقة المحايدة وحدودها البرية والبحرية بما في ذلك جزيرتى القاروه وأم المراديم، وذلك على أن يتم تقسيم المنطقة المحايدة إلى قسمين متساويين لكل دولة لها حق السيادة الكاملة عليه مع اعتباره جزء لا يتجزأ من إقليمها، هذا مع عدم المساس بما أشارت عليه اتفاقية العقير عام ١٩٢٢م بشأن الاستغلال المتكافئ للثروات الطبيعية فيما بين البلدين ، وقد صدق مجلس وزراء كلا الدولتين على هذا في الثلث الأول من عام ١٩٦٤م .[29]

والجدير بالذكر أن المفاوضات السابقة وما تم التوصل إليه لم يتناول مسألة تقسيم السواحل داخل المنطقة، ولم يتم تناول تنظيم ما تم تقسيمه من الناحية الإدارية، ربما أوعز الطرفان إلى أن ذلك تدخل في الإطار القانوني لوضعية المنطقة ، هذا ما دفع الطرفان لتشكيل لجنة من خبراء قانونيين لتضع تصورها للحل المناسب للبلدين .[30]

وعلى أي حال فقد وقع الطرفان اتفاقاً فيما بينهما في السابع من يوليو عام ١٩٦٥م بشأن تقسيم المنطقة المحايدة ، فبعد مرور نحو ٤٣ عام على توقيع اتفاقية العقير تم الاتفاق بين السعودية والكويت على تقسيم المنطقة المحايدة فمثل الكويت جابر الأحمد الصباح وزير المالية والصناعة والتجارة آنذاك، ومثل السعودية أحمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية أحكاماً اقتضت أن كل طرف يمارس حقوق الإدارة والتشريع والدفاع في الجزء الخاص به بعد التأكيد على تقسيم المنطقة المحايدة لقسمين متساويين ، وهذا دون إلغاء السيادة المشتركة للبلدين فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية.[31]

وقد نصت الاتفاقية في مادتها السابعة أن يمارس كلا الطرفين حقوقه على المياة الإقليمية المحاذية للمنطقة المقسومة ، والتي لا تتجاوز ستة أميال بحرية، أما عن المناطق المغمورة خارج الستة أميال فيستمر حقوق الطرفان فيها متساوية بطريقة الأستثمار المشترك بين البلدين ما لم يتم التوصل إلى غير ذلك من إتفاق .[32]

أما عن الامتيازات البترولية السارية داخل المنطقة فقد أشارت الاتفاقية إلى عدم الإخلال بأي امتياز بترولي ساري داخل المنطقة ، بل أتاحت الاتفاقية حرية العمل لأي مواطن (سعودي – كويتي) للعمل في أي جزء من المنطقة المقسومة .[33]

والجدير بالذكر أن الإتفاقية لم تترك مسألة حدوث منازعات بصدد التنفيذ، فقد أشارت إلى عدة مسائل منها التحكيم والإحالة لمحكمة العدل الدولية، والتي يكون قرارها فاصلاً وملزماً للطرفين، وإذا رفض أي من الطرفين تنفيذ الحكم ، لجأ الطرف الآخر إلى ما أقرته اتفاقية العقير عام ١٩٢٢م واتفاقية التقسيم الإداري للمنطقة عام ١٩٦٤م .[34]

أما عن تنفيذ الاتفاقية فيتم ذلك بمجرد التصديق بتبادل وثائق الإتفاقية ، ولهذا فقد صدقت السعودية على الاتفاقية بالمرسوم الصادر في ١٩٦٥/٧/١١م ، بينما أقرها مجلس الأمة الكويتي في ١٩٦٦/٦/٤م وتم تبادل وثائق التصديق عليها في ٢٥ يوليو ١٩٦٦م[35].

ومن اللافت للنظر أن الاتفاقية الموقعة لم تشر إلى وضع الجزر المتواجدة بساحل الكويت خاصة جزيرتي " أم المراديم " و " قارا " ، وقد أشارت الوثائق البريطانية أن الكويت تتمتع بسيادة على الجزيرتين[36]، هذا بالإضافة إلى أن السعوديين كانوا على علم بكونهما كويتيين ، واشارت الوثائق أيضًا أن الجزر لم تكن ضمن المياة الإقليمية ، خاصة

أن أحداهما أم المراديم تقع على بعد حوالي ١٨ ميلاً من الساحل، وإذا كان الوضع كذلك فإنها تدخل في النطاق الكويتي وليس السعودي.[37]

لذلك يمكن القول أن هذه الجزر امتداداً طبيعياً لساحل الكويت ، أما إذا تقدمت السعودية بأي مطالبة بشأن الجزر فسيكون هذا بمثابة بداية مساومة مع الجانب الكويتي فقط[38]، وهذا ما حدث فكانت الحكومة السعودية تريد أن تمارس سيادة مشتركة مع الكويت على هذه الجزر كما هو الحال في المنطقة المحايدة[39]، إلا أن الكويت أكدت على تبعية هذه الجزر لها والدليل على ذلك منح الكويت امتياز التنقيب عن البترول في هذه الجزر للشركة الأمريكية ولم تحتج السعودية ، كما أن بريطانيا أكدت أيضاً على أن هذه الجزر لا تتبعان المنطقة المحايدة .[40]

والجدير بالذكر أن الجريدة الرسمية الكويتية قد نشرت بتاريخ الأول من يوليو ١٩٦٧م ما أقرته الحكومة الكويتية على إضافة فقرة للمادة الثامنة من اتفاقية عام ١٩٦٥م بشأن تعيين الحد الشمالي الفاصل للمنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة ، على أن يتم ذلك بتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على التنفيذ .[41]

وبالفعل تم تشكيل لجنة مشتركة (سعودية – كويتية) أطلق عليه إسم اللجنة الفنية المشتركة، والتي أشرفت على تعيين الحد المنصف والفاصل للمنطقة المقسومة على الطبيعة ، وكان هذا الحد هو الصورة النهائية والرسمية بين البلدين طبقاً لما أشارت إليه المادة الأولى من اتفاقية التقسيم عام ١٩٦٥م، وبناءً على ذلك تم تحديد الخط الفاصل للحد بين الدولتين بصورته النهائية .[42]

وفي ديسمبر ١٩٦٩م تم في الكويت التوقيع على اتفاقية ملحقة للاتفاقية السابقة (١٩٦٥م) أُعتمد فيها الخط المنصف للمنطقة المحايدة بحيث أصبح ذلك الخط هو الحد

الفاصل النهائي بين الكويت والسعودية[43]، هذا وقد تمت المصادقة على هذا الاتفاق اللاحق بموجب مرسوم أمير الكويت الصادر ٢١ يناير عام ١٩٧٠م ، ثم تبعه المرسوم الملكي السعودي الصادر بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٧٠م.[44]

ورغم وضع الحد الفاصل للحدود بين السعودية والكويت إلا أن مسألة الجزر والحدود البحرية ظلت معلقة حتى توقيع الاتفاقية بين الطرفين عام ٢٠٠٠م، فوقع الطرفان اتفاقاً لتحديد الحدود البحرية التى تم بموجبها تعيين الخط الذي يقسم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة[45]، وبهذا تكون هذه الاتفاقية لترسيم الحدود البحرية نهائية بين البلدين هذا مع تطبيق نفس مبدأ المنطقة المقسومة من حيث السيادة ، وأن تكون الثروات الطبيعية مشتركة بين البلدين .[46]

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القول أنه طويت صفحة الحدود بين السعودية والكويت حتى اتفاق عام ٢٠٠٠م ، ولكن يمكن هنا أن نذكر أيضاً أن ممارسة كل دولة للسيادة على الجزء الخاص بها قد أثار الخلاف مرة أخرى مع بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون، والذي أدى لوقف إنتاج النفط من حقلي(الخفجي) و(الوفرة) المدارين على نحو مشترك والواقعين في المنطقة المقسومة وهو ما قلص الإنتاج العالمي اليومي لأكثر من ٥٠٠ ألف برميل يومياً .[47]

ولكن بعد مرور خمسة سنوات على وقف إنتاج الحقول المشتركة فقد توصل الجانبان إلى مذكرة تفاهم في ديسمبر عام ٢٠١٩م، اقتضت بعودة الإنتاج، وذلك لما فيه مصلحة البلدين .[48]

الخاتمة:

وخلاصة القول أن مسألة الحدود السعودية الكويتية مسألة قديمة لكنها أخذت في الأهمية لكلا الدولتين مع بداية ظهور النفط وتنافس الشركات فيما بينهما من أجل الحصول على الامتيازات ، الأمر الذي دفع بالبلدين إلى التنازع حول ما بينهما من منطقة عُدت من أهم مناطق العالم في إنتاج النفط ، لذلك فقد لعبت المنطقة المحايدة دوراً هاماً في العلاقات السعودية الكويتية، خاصة مع تدفق النفط بها بكميات كبيرة فكان ذلك إيذاناً ببدء الخلافات بينهما وأملاً في السيطرة على حقول البترول وفرض السيادة.

لذلك فقد شهدت البلدين اتفاقيات بشأن هذه المنطقة بدءً من اتفاقية العقير عام ١٩٢٢م حتى توقف الإنتاج عام ٢٠١٤م في الحقلين الواقعين بالمنطقة وحتى عودة الإنتاج وتوصل الطرفان إلى اتفاق عام ٢٠١٩م ، لذلك يمكن القول أن تشغيل المنطقة المقسومة البرية والبحرية له جوانب جيوسياسية على الطرفين ، كما أن ذلك يخدم الاقتصاد السعودي والكويتي.

هوامش البحث:

(١) مشاري عبدالرحيم النعيم : الحدود السياسية السعودية البحث عن الاستقرار ، دار الساقي ، الرياض ، ١٩٨٨م ، ص ٩.

(2) ابتسام عبدالأمير حسون : علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربى (١٩٣٢-١٩٧١) ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ م، ص ١٠٠ .

(3) أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، المطبعة العلمية ليوسف صادر ، ط١ ، بيروت ، ١٩٢٨ ص ٢٧٩.

(4) Jill Crystal : Oil and politics in the Gulf , Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, Cambridge University press , New York ,1990, P. 43.

(5) حسين الشيخ خزعل : تاريخ الكويت السياسي ، جـ٥ ، بيروت ، ١٩٧٠، ص ١٤١.

(6) Michael S. Casey : The History of Kuwait , Greenwood Press , London , P. 56.

(7) نجاة الجاسم : التطر السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤-١٩٣٩) ، ط٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، ١٩٩٧ ، ص ٢٩٦.

(8) فاروق عثمان أباظة : دراسات تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين ، دار المعارف ، القاهرة ، ***1987*** ص ٦٨ .

(9) I.O.R /L/ PS /12/ 388 : Agreement between Sheikh Ahmed and Kuwait Oil Company , 23 December , 1934 .

(10) م . ف ـ سيتون وليمز : بريطانيا والدول العربية عرض للعلاقات الإنجليزية العربية (١٩٢٠ – ١٩٤٨م) ، ترجمة/ أحمد عبدالرحيم مصطفى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص٢١٧.

(11) Stephen H. Longrigg :Oil in Middle East , Its Discovery and Development , Oxford university press , New York , 1954. P. 100.

(12) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية(1945 – 1914) ، القاهرة ، ١٩٦٦، ص ٤٣٥ .

(13) C.O 935/4.18119/33 No.163: The Political Resident To The Secretary Of State, Note on the Kuwait Oil , Bushier ,7th june ,1933.

(14) Michaels. Casey : The History of Kuwait , The History of Kuwait , Greenwood Press , London, 2007 , P. 56 .

(١٥) فاروق عثمان أباظة : دراسات تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، ص٦٨.

(١٦)أمين ساعاتي : الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية (التسويات العادلة) ، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية ، ط١ ، ١٩٩١ ، ص ٨٧ .

(17) I.O.R/ L /PS/12/ 388 : Agreement between sheikh Ahmed of Kuwait oil company , 23 December , 1934 .

(١٨) سالم مشكور : نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية ، ط١ ، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ١١٠ .

(19) I.O.R/ L/ PS/ 12/ 3735, No.2: 1942, Trade Agreement Between The Government Of United Kingdom (Acting On Behalf Of His Highness The Sheik Kuwait) And The Government Of Saudi Arabia , Jidda , 20April ,1942.

(٢٠) جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج العربي (١٩٤٥ – ١٩٧١) ، ص ٩٣ .

(٢١) سعد علام : موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية (منطقة الخليج) ، المؤسسة العامة القطرية للبترول ، الدوحة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤٧.

(٢٢) عبدالله الأشعل : قضية الحدود في الخليج العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٤٥.

(23) F.O. 371/ 148868 , No.489 : From Kuwait (Mr. Richmond) To Foreign Office , October 17, 1960, P.3 .

(24)F.O. 371/ 148868 , No.489 : From Kuwait (Mr. Richmond) To Foreign Office , October 17, 1960, P.3

(٢٥) عبدالله الأشعل : قضايا الحدود في الخليج العربي ، ص ٤٥.

(٢٦) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي (١٩٤٥ – ١٩٧١) ، ص٩٥.

(٢٧) عبد الأشعل : مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(28) F. O 371/ 148868 , No. 489 : From Kuwait to foreign office , October 17 , 1961 , Op. Cit .

(٢٩) مشاري عبدالرحمن النعيم : الحدود السياسية السعودية والبحث عن الاستقرار ، دار الساقي للطباعة والنشر ، الرياض ، ١٩٩٨م ، ص١٠.

(٣٠) عبدالله الأشعل : قضية الحدود في الخليج العربي ، ص ٤٦.

(٣١) محمد رضوان : منازعات الحدود في العالم العربي " مقارنة سيوسوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية ، دار إفريقيا الشرق للنشر والطباعة ، الدار البيضاء ، ١٩٩٨ ، ص ١٤٧.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل عن بنود الاتفاقية انظر : سعد علام ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥.

(٣٣) عبدالله الأشعل : مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٣٤) سعد علام ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

(٣٥) نفسه ، ص ٢٥٦ .

(36) F.C.O. 8/648 , No.1052 : British Embassy Kuwait (J. A.N. Graham) to Foreign Office , 21 December, 1976 , P.18

(37)F.C.O. 8/648 , No.1052 : British Embassy Kuwait (J. A.N. Graham) to Foreign Office , 21 December, 1976 , P.18

(38) Ibid.

(٣٩) عبدالله الأشعل : قضايا الحدود في الخليج العربي ، ص٤٧ .

(٤٠) نفسه ، ص ٤٧ .

(41) F.C.O. 8/640 , NO.1083 : British Embassy Kuwait (C.C.R. Battiscombe), To Foreign Office , 17 July , 1967 , P. 24 .

(٤٢) سعد علام : موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية (منطقة الخليج) ، ص ٢٥٧.

(٤٣) جمال زكريا قاسم : تاريخ الخليج العربي (١٩٤٥ – ١٩٧١م) ، ص ٩٦ .

(٤٤) سعد علام : مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

(45) https: // www. Kuna.net.kw.

(46) Ibid

(47) http :// www.alarabiya.net

(٤٨) جريدة الأنباء الكويتية : الخفجي – الوفرة –تاريخ وعهد جديد ، الثلاثاء ٢٠١٩/١٢/٢٤م، ص ١ .

المصادر والمراجع:

الوثائق المنشورة:

Foreign Office : (F.O)

F.O. 371/ 148868 , No.489 :1960 .

Colonial Office : (C.O)

C.O 935/4.18119/33 No.163: 1933 .

India Office Record : (I.O.R)

I.O.R/ L /PS/12/ 388 :1934 .

Foreign Colonial Office : (F.C.O)

F.C.O. 8/648 , No.1052 : 1976 .

F.C.O. 8/640 , NO.1083 :1967.

المراجع العربية:

- أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ، المطبعة العلمية ليوسف صادر ، ط١ ، بيروت، ١٩٢٨م .
- أمين ساعاتي : الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية (التسويات العادلة) ، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية ، ط١ ، ١٩٩١ م
- جمال زكريا قاسم : الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية(1945 – 1914) ، القاهرة، ١٩٦٦ م .
- حسين الشيخ خزعل : تاريخ الكويت السياسي ، جـ5 ، بيروت ، ١٩٧٠.
- سالم مشكور : نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية ط١ ، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق ، بيروت ، 1993م .
- سعد علام : موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية (منطقة الخليج) ، المؤسسة العامة القطرية للبترول ، الدوحة ، ١٩٨٤ م
- عبدالله الأشعل : قضية الحدود في الخليج العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .

- فاروق عثمان أباظة : دراسات تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧م.
- محمد رضوان : منازعات الحدود في العالم العربي " مقارنة سيوسوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية ، دار إفريقيا الشرق للنشر والطباعة ، الدار البيضاء ، ١٩٩٨ م .
- مشاري عبدالرحمن النعيم : الحدود السياسية السعودية والبحث عن الاستقرار ، دار الساقي للطباعة والنشر ، الرياض ، ١٩٩٨م.
- م . ف ـ سيتون وليمز : بريطانيا والدول العربية عرض للعلاقات الإنجليزية العربية (1920 – 1948م) ، ترجمة/ أحمد عبدالرحيم مصطفى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1952م .
- نجاة الجاسم : التطر السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (1914-1939) ، ط2 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، 1997 م .

المراجع الاجنبية :

- Jill Crystal : Oil and politics in the Gulf , Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar, Cambridge University press , New York ,1990.
- Michaels. Casey:The History of Kuwait , The History of Kuwait , Greenwood Press , London, 2007 ,
- Stephen H. Longrigg :Oil in Middle East, Its Discovery and Development , Oxford university press , New York , 1954.

الرسائل العلمية:

- ابتسام عبدالأمير حسون : علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربى (١٩٣٢–١٩٧١) ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ م .

الدوريات العلمية:

– جريدة الأنباء الكويتية : الثلاثاء ٢٠١٩/١٢/٢٤م .

المواقع الالكترونية:

-https: // www. Kuna.net.kw.

-http :// www.alarabiya.net